الأمم المتحدة تشدد على ضرورة إنهاء حصار غزة.. وتحذر: معدلات هدم المنازل في الضفة زادت بنسبة 22%

منذ ساعتين

غزة- "القدس العربي": لا تزال منظمات الأمم المتحدة الخاصة بالشؤون الانسانية، تبدي قلقها، تجاه الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية جراء سياسات الاحتلال، التي تشدد في هذه الأوقات من قيود الحصار على غزة، وتواصل عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية، والتي ارتفعت هذا العام بنسبة 22% عن العام الماضي.

وحثت لين هاستينغز، منسقة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، السلطات الإسرائيلية، على تخفيف القيود التي تفرضها على حركة البضائع والأشخاص إلى غزة ومنها إلى خارجها، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بهدف رفعها في نهاية المطاف، وعبّرت

عن أملها بأن يتم التوصل إلى حل مستدام للأزمة الإنسانية والإسهام في الاستقرار على المدى الطويل ، وقالت إن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا من خلال رفع الإغلاقات المنهِكة بكاملها.

وأشارت المسؤولة الأممية إلى عملية تشديد الحصار، ووقف إدخال البضائع لغزة، والذي تفرضه سلطات الاحتلال منذ انتهاء الحرب الأخيرة ضد غزة يوم 21 من الشهر الماضي، مؤكدة أن ذلك يؤثر على عمل المئات من مشاريع القطاع الخاص في غزة.

وأكدت أنه دون العودة إلى إدخال البضائع على نحو منتظم ويمكن توقُّعه إلى غزة، "فإن قدرة الأمم المتحدة وقدرة شركائنا على تنفيذ التدخلات الحيوية معرّضة للخطر، مثلما هو حال سُبل عيش الناس في غزة والخدمات الأساسية التي تقدَّم لهم. وحاليا".

وقالت إن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن 250 ألف شخص لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب بانتظام، وأن 180 ألفاً آخرين يعتمدون على مصادر المياه غير المأمونة أو يدفعون أثمانا أعلى لقاء المياه المعبّأة، وقالت أيضا إن الخطر يهدد قطاع الزراعة الحيوي، وهو مصدر رئيسي للغذاء والدخل في غزة، بما يشمل موسم الزراعة الحالي.

وأكدت أنه لا يمكن للوفاء بالاحتياجات الإنسانية، بما فيها استئناف خدمات المياه والصحة والصرف الصحي الأساسية وإعادة إعمار غزة، أن يحرز التقدم دون إدخال طائفة واسعة من اللوازم، بما فيها المعدات ومواد البناء الضرورية لإسناد أعمال الترميم والأنشطة الإنسانية.

إلى ذلك فقد تطرقت المسؤولة الأممية، إلى ما يحدث من عمليات هدم متكررة، تنفذها سلطات الاحتلال ضد خربة حمصة بمنطقة الأغوار الشمالية في الضفة، وقالت معقبة على ما أقدمت عليه القوات الإسرائيلية من هدم ومصادرة جماعية لمساكن تجمّع حمصة الفلسطيني في شمال الضفة الغربية بأنه "يثير القلق".

وكانت سلطات الاحتلال هدمت من جديد الثلاثاء الماضي، تلك الخربة، التي تضم 27 مسكنا وحظيرة مواشٍ، لتهجر من جديد 11 أُسرة، تضم نحو 70 فردا من بينهم 36 طفلًا، وتعرضهم لخطر متزايد بالترحيل القسري.

وخلال عملية الهدم، منعت القوات الإسرائيلية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الأُسر. وقد وجد هؤلاء العاملون، بعدما تمكنوا من الوصول إلى التجمع عقب أعمال الهدم، أن جميع الخيام والمواد الغذائية وخزانات المياه والعلف تعرضت للتدمير أو المصادرة، مما ترك سكانه، بمن فيهم الأطفال، في العراء وقيظ الصيف، دون أي مؤن أساسية، بل إن الحليب والحفاضات والملابس وألعاب الأطفال سُلبت منهم.

وقالت هاستينغز إن المحاولات التي ترمي إلى إجبار هذا التجمع وغيره على الانتقال إلى موقع بديل تشكل "خطرا حقيقيا يتمثل في الترحيل القسري"، مطالبة السلطات الإسرائيلية بأن توقف على الفور أي عمليات هدم إضافية تطال منازل الفلسطينيين ومقتنياتهم، وأن تسمح لمجتمع العمل الإنساني بتقديم المأوى والغذاء والمياه لسكان هذا التجمع الذي يعتريه الضعف وأن تيسر لسكانه إعادة بناء منازلهم في موقعهم الراهن والبقاء فيه في كنف الأمن والكرامة.

إلى ذلك فقد تطرق مكتب تنسيق المساعدات الانسانية "أوتشا" التابع للأمم المتحدة، إلى ما جرى يوم 14 يوليو الجاري، حين فقد 84 فلسطينيا منازلهم، بعدما صادرت القوات الإسرائيلية 49 مبنى على الأقل في تجمع راس التين الرعوي. وقالت "أوتشا" إن المهجرون ينحدرون من 13 أسرة فلسطينية، تضم 53 طفلا و14 امرأة. حيث لا يزال هؤلاء يمكثون في التجمع، بيد أنهم عرضة لخطر متزايد بترحيلهم قسرا عنه.

وراس التين، تجمُّع بدوي يعتمد على الرعي، ويرتحل سكانه على أساس موسمي في المنطقة المحيطة به على مدى عقود، وقد شملت المباني المستهدفة منازل وحظائر مواشٍ ومعدات لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، كما صادرت القوات الإسرائيلية مواد أخرى، كخزانات المياه والجرارات الزراعية مع مقطوراتها وعلف المواشي، حيث أفادت التقارير بأن أضرارا جسيمة حلّت ببعضها خلال هذه العملية.

وأصدر المسؤولون الإسرائيليون أوامرهم إلى سكان التجمع، الذي يقع في المنطقة (ج) بالضفة الغربية، بالانتقال إلى المنطقة (ب)، وخلال هذا الحادث، منعت السلطات الإسرائيلية المنظمات الإنسانية والصحافيين من الوصول إلى المنطقة.

وتقول "أوتشا" إنه ومنذ بداية العام 2021، هدمت السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن 474 مبنى يملكها الفلسطينيون، بما فيها 150 مبنًى موّلها المانحون، أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تهجير 656 شخصا، من بينهم نحو 359 طفلا، في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

وقالت إن هذا يمثل زيادة قدرها 32 في المئة في عدد المباني المستهدفة وزيادة تقارب 145 في المئة في استهداف المباني المموّلة من المانحين وارتفاعا يربو على 70 في المئة في عدد السكان المهجّرين، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام 2020، مؤكدا أن تدمير الممتلكات على نطاق واسع يشكل مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، وقد يرقى إلى "جريمة حرب".

يشار إلى أن المسؤول في مكتب العلاقات الدولية في حركة حماس باسم نعيم، وجه دعوة لسفراء عدة دول أجنبية لدى أمريكا، رتبت لهم زيارة لإسرائيل، لزيارة قطاع غزة، والاطلاع عن كثب على المأساة الإنسانية التي يعيشها القطاع لأكثر من 15 عاما بسبب الحصار

الإسرائيلي، والذي حول القطاع إلى مكان غير قابل للحياة كما وصفته الأمم المتحدة.

وقال إن هذا الحصار غزة إلى "أكبر سجن مفتوح"، يذكر بمعتقلات الاعتقال إبان الحرب العالمية الثانية، حسب وصف كثير من المؤسسات والخبراء القانونيين الدوليين، وقال مخاطبا السفراء: "لا تسمحوا لأحد أن يضللكم أو يخدعكم بمعلومات كاذبة أو مزيفة أو منقوصة، إن الفلسطينيين عموما، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، يخضعون لاحتلال إسرائيلي عنصري منذ عقود، حرموا فيها كل فرصة لحياة حرة وكريمة".

كلمات مفتاحية

الأمم المتحدة | الضفة الغربية | حصار غزة | خربة حمصة الفوقا | سلطات الاحتلال